

أكثر من 160 بلدا يوقعون اتفاق المناخ في الأمم المتحدة



التي تعتبر محورية لأنها تتسبب في الكثير من التلوث، كالرئيس الأميركي باراك أوباما ونظيره الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي، مؤكدة أن غياب البعض لا يضعف الاتفاق.

لكن التوقيع ليس إلا مرحلة أولى. فالاتفاق لن يسري إلا بعد مصادقة برلمانات 55 بلدا مسؤولا عن 55% على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة، ما قد يتم اعتبارا من 2017.

من جهته يريد أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون من الدول أن تلتزم بالمصادقة سريعا "إفهام الحكومات وعالم الأعمال أن الوقت حان لتكثيف العمل على المناخ".

فالوقت بدأهم، خاصة بعد أن اعتبر شهر مارس الأخير الأكثر سخونة على الإطلاق بحسب الأرصاد الأمريكية. وتم كسر درجة الحرارة القياسية لمدة 11 شهرا متتاليا، في حدث غير مسبوق منذ 137 عاما من القياسات.

ويلزم اتفاق باريس موقعيه السعي إلى ضبط ارتفاع معدل حرارة الكرة الأرضية على أقل بكثير من درجتين مئويتين، وإلى "مواصلة الجهود" لئلا يتجاوز 1.5 درجات. غير أن هذا الهدف الطموح جدا يتطلب إرادة راسخة ومئات المليارات من الدولارات من أجل الانتقال إلى موارد طاقة نظيفة.

وقع أكثر من 160 بلدا في نيويورك، يوم الجمعة الماضي، اتفاق المناخ الذي يلزم الدول بإبطاء ارتفاع حرارة الكرة الأرضية، وذلك على أمل المحافظة على الزخم المنبثق عن مؤتمر باريس في ديسمبر الغات.

وحضر حوالي 60 رئيس دولة وحكومة إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك من أجل توقيع الاتفاق، من بينهم الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ونائب رئيس الوزراء الصيني جيانغ غاولي ورئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري ورئيس الوزراء الإيطالي مانيو رينزي. أما على مستوى المشاهير، فبرز الممثل الحائز مؤخرا على جائزة أوسكار والناشط بييما، ليوناردو ديكابريو الذي شارك في الحشد من أجل الحدث.

وفي وقت سابق، صرحت وزيرة البيئة والطاقة الفرنسية سيغولين روابال التي تترأس المؤتمر الحادي والعشرين حول المناخ "لم يشهد أي اتفاق دولي على الإطلاق هذا العدد من التوقعات في يوم واحد، علما أن 165 بلدا مثلت في الاجتماع".

ويعود عهد التوقعات القياسية السابق إلى العام 1982 عندما وقع 119 بلدا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وقلت روابال من أهمية غياب قادة عدد من الدول

المحيطات في صلب «كوب 22»

أكدت حكيمة الحيطي، وزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة، يوم الخميس الماضي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، أن المحيطات التي لم يتم ذكرها على وجه التحديد في اتفاقية باريس، ستكون في صلب مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22)، الذي سينعقد في نونبر القادم بمراكش.

وبعدما ذكرت الحيطي، خلال اجتماع رفيع المستوى حول المحيطات نظمته بعثة فرنسا لدى الأمم المتحدة، بعدم وجود أي بند يخص المحيطات في اتفاقية باريس، أكدت على أهمية دمج هذا الجزء من الكوكب في خارطة الطريق المتعلقة بالتكيف والتخفيف من حدة تأثير التغيرات المناخية، التي ستنبثق عن تنفيذ هذا الاتفاق.

وشددت على أن الرئاسة المغربية للدورة الـ 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) ستعمل على أن تكون المحيطات في قلب نقاشات هذا المؤتمر.

وأوضحت أن هذا الوعد نابع من الأخطار التي تهدد المحيطات، التي تشكل 72 بالمائة من كوكب الأرض، مستشهدة في هذا الصدد بمشاكل التلوث والتلوث العرضي التي ما تزال انعكاساتها على التنوع البيئي "مجهولة". وحذرت الحيطي، خلال هذا اللقاء الذي أدارته رئيسة مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 21)، سيغولين روابال، من أنه "لا يمكننا تحديد المناطق الهشة إذا لم تكن لدينا البيانات العلمية".

وبخصوص التأقلم مع التغيرات المناخية، الذي يعد عنصرا أساسيا لنجاح اتفاقية باريس، أشادت الوزيرة المغربية بالمبادرة الفرنسية التي وضعت نظام إنذار لفائدة الدول الجزرية، مؤكدة أنه على مستوى (كوب 22) يمكننا أن نعمم نظم الإنذار بجميع المحيطات.

وأضافت أنه يمكن أن تتم حماية التنوع البيولوجي للمحيطات أيضا من خلال تخصيص الناقلين البحريين، حيث اقترحت إطلاق نداء برمكش إلى هؤلاء المهنيين لتشجيعهم على الانخراط في الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

من جهة أخرى، ذكرت المسؤولة المغربية بأن المغرب يتوفر على سواحل يبلغ طولها 3500 كلم تشهد تركز 60 في المئة من سكان المغرب، و90 في المئة من الصناعة والسياحة المغربية.

بيان اليوم

مذكرة تفاهم حول البيئة

بين المغرب والإمارات

وقع المغرب والإمارات العربية المتحدة، يوم الخميس الماضي بمقر الأمم المتحدة، على مذكرة تفاهم تروم تقديم الدعم التقني للمركز المغربي للكفاءات للتغيرات المناخية.

وقال الوزير الإماراتي للبيئة، ثاني بن أحمد الزيودي، في تصريح للصحافة إنه "تشرف" بالتوقيع على هذا الاتفاق الذي "يجسد استمرارية التعاون بين بلدينا". واعتبر الوزير أن العلاقات بين البلدين "استراتيجية"، مشددا على "أننا نتقدم في مجال البيئة من أجل تعزيز جهود المنطقة العربية".

وفي معرض حديثه عن انعقاد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول المناخ (كوب 22)، في نونبر المقبل بمراكش، أكد المسؤول الإماراتي على الدعم الكامل لبلده إلى المغرب من أجل إنجاح هذا المؤتمر.

وقال "نأمل أن يكون أكثر نجاحا من مؤتمر باريس، وهو أمر لن يشرف المغرب فحسب، بل كل البلدان العربية والمنطقة".

كما أعرب الزيودي عن إعجاب ب "الجهود الرائدة التي يبذلها المغرب في مجال الطاقات المتجددة، خاصة ما يتعلق بمساهمة هذه الأخيرة في التركيبة الطاقية للمغرب".

وأضاف، "أننا نتحدث عن أرقام مهمة في مجال الطاقات المتجددة. هذه الأرقام تظهر قدرة البلدان العربية على التوصل إلى تنوع اقتصاداتها وتعزيز استعمال الطاقات المتجددة بهدف تحقيق طموح قادتنا وشعبونا".

من جهتها، نوهت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، الحكيمة الحيطي، ب "الدعم المتواصل" للإمارات العربية كركن الكفاءات للتغيرات المناخية، لافتة إلى أن هذا الدعم سيمكن من افتتاح التجربة المغربية على البلدان الإفريقية الشقيقة والصديقة.

وسجلت أن الإمارات العربية ترغب في أن تصبح "شريكا ممتازا" لهذا المركز، مشددة في الوقت نفسه د "الدعم اللاشروط" للإمارات لمؤتمر (كوب 22) برئاسة المغرب. وأضافت "مؤتمرا" أن العلاقات التاريخية بين البلدين "فرقا وضع خارطة طريق مع لجنة كوب 22 من أجل توفير الدعم لهذا المؤتمر". ولأظنت الحيطي أن "البلدين يعملان معا من أجل حماية عدد من الأنشطة التي ينتظر أن تواكب كوب 22، مبرزة "أننا سنعمل أساسا على اتخاذ مبادرات سواء على مستوى المصادقة أو تمويل مساعدة مختلف البلدان الإفريقية المحتاجة للتأقلم مع المناخ".

أيام بيئية بإنزكان

تنظم مؤسسة المبادرات التنموية بعمالة إنزكان آيت ملول، مؤخرا، الأيام البيئية المبرمجة في إطار الاحتفال باليوم العالمي للأرض، والتي رفعت هذه السنة شعار "بيئتي مسؤوليتي". وافتتحت هذه الأيام بحضور جميع أعضاء مؤسسة المبادرات التنموية بعمالة إنزكان آيت ملول، إضافة إلى أطر وأطراف مجموعة من الجمعيات المتواجدة فوق تراب عمالة إنزكان آيت ملول، نذكر من بينها جمعية رياض سوس للتنمية بمدينة الشيرة الجهادية، جمعية نور الخير للثقافة والتراث، وجمعية أزل للأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة، بحضور مطري الهلال الأحمر المغربي، وممثلة المجموعة الفرنسية للإنقاذ في حالة كوارث، وأعضاء جمعية الأمان. ونظمت بمشاركة مع كل من وكالة الحوض المائي لسوس ماسة، والمديرية الإقليمية للتربية والتكوين، والمديرية الجهوية للمياه والغابات، ومؤسسة الجنوب للتنمية والتضامن، والوكالة المسجلة المتعددة الخدمات، إضافة إلى فاعلين جمعيين واقتصاديين بعمالة إنزكان آيت ملول.

مكافحة التلوث البحري

تنظم الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة بتعاون مع قطاعات مدنية وعسكرية، يوم غد الثلاثاء، تمرينا ميدانيا لمكافحة التلوث البحري الطارئ بميناء الناظور، وذلك في إطار تنفيذ مقتضيات المخطط الوطني الاستراتيجي لمكافحة التلوث البحري الطارئ. وأفاد بلاغ للوزارة، بأن هذا التمرين يقوم على سيناريو يفترض تعرض ناقلة لخطر تحمل 60 ألف طن من النفط الخام، مع ناقلة سلع مما سبب قفيا في أحد صهاريجها وتسرب كمية مهمة من حمولتها تقدر بستة آلاف طن من شأنها أن تهدد السواحل المغربية.

وأضاف المصدر نفسه، أن عمليات التدخل المبرمجة في هذه الظاهرة تتضمن تقديم المساعدة للسفن في وضعية صعبة ومكافحة التسرب النفطي في البحر والبر، مشيرا إلى أن مواد عضوية مستعمل في هذا التمرين عوض النفط، كما سيستعمل الماء عوض المواد الكيماوية في عملية محاربة التلوث.

وزراء البيئة الأفارقة

أكد وزراء البيئة الأفارقة، في ختام دورتهم السادسة، الأسبوع الماضي بالقاهرة، على دعم البلدان الأفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) الذي سيعقد بمراكش، وحرصهم على تعزيز التنفيذ المبكر لاتفاق باريس. وأتفق وزراء البيئة الأفارقة على اتخاذ إجراءات عاجلة في عدد من القضايا الهامة للقرار ومنها تنفيذ خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة، ومواجهة تغير المناخ والحد من الاتجار غير المشروع في الحياة البرية. وأكد خالد فهمي، وزير البيئة المصري ورئيس المؤتمر، أن التكيف مع آثار تغير المناخ لا يزال أولوية قصوى لإفريقيا، وعلى ضرورة قيام الدول المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها خلال الفترة ما قبل عام 2020. وبحث المؤتمر مجموعة من القضايا همت على الخصوص (الخطة 2030 للتنمية المستدامة)، و(نتائج مؤتمر باريس للتغيرات المناخية)، بالإضافة إلى آخر التطورات الخاصة بمبارتي الطاقة المتجددة والتكيف مع آثار التغيرات المناخية بإفريقيا.

المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين تحيي اليوم الدولي للغابات

محمد التفراوتي

تحت شعار "الغابة ثروة حيوية، من أجل تنمية مستدامة"، نظم أعضاء نادي "إنكوتوس" (Enactus) بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، أسبوعا دراسيا حول الغابات، وذلك تخلدا لليوم الدولي للغابات. وتضمن الاحتفال مجموعة من الأنشطة التحسيسية والتوعوية بمختلف المدارس الابتدائية بسلا، وكذا غرس مجموعة من الأشجار الغابوية في قطعة أرضية بمنطقة السهول وفي إحدى المدارس الابتدائية، بغية تحسيس تلاميذ المدرسة وسكانة منطقة السهول بأهمية الغابة والدور المهم الذي تلعبه في حياة الإنسان، وحتم على نهج سبل المحافظة عليها كقيمة وثروة طبيعية.

وتضمن برنامج الأنشطة تنظيم محاضرات ودروس أشرف عليها باحثون ومختصون وحضروا طلبة ومهتمون في مجال الدراسات البيئية والإحيائية، من أجل تدارس عدد من المواضيع من قبيل التغيرات المناخية وتأثيراتها على الموارد الطبيعية النباتية خاصة الغابات، ومشكل تدهور الموارد الغابوية في ظل الاستغلال غير المعقل للثروة الغابوية مثل الرعي الجائر وقطع في حطب الوقود وشهدت رحاب مدرج المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، نفس السياق، ورشة علمية وتحسيسية حضرها إلى جانب الطلبة المهندسين عدة فعاليات وثلة من المهتمين بالمجال البيئي.

وتمحورت الورشة حول محورين أساسيين هم الأول "دور الغابة في التنمية المستدامة" ونشطه الخبير في التنمية القروية العربي الزكدوني، ثم "تفاعلات النظم الغابوية مع تغير المناخ" نشطه عبد اللطيف الخطابي أستاذ بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين.

وتطرق الزكدوني إلى الأهمية القصوى للغابات ومواردها في ضمان التنمية المستدامة، وخصوصا في المناطق الجبلية الهشة التي يعتمد اقتصاد ساكنتها غالبا على استغلال الموارد الطبيعية. وأوضح أن الغابات التي تغطي مساحة مهمة من التراب الوطني تلعب دورا أساسيا في اقتصاد البلاد وخصوصا العالم القروي بما توفره من حاجيات أساسية للسكان من حطب الوقود وكذا للماشية وعدة منتجات أخرى، فضلا عن الأدوار التي تقوم بها مثل المحافظة على التربة والتنوع البيولوجي والحد من الفيضانات وتعزيز نوعية وكمية المياه السطحية والجوفية، وكذلك أدوار بيئية أخرى. لكن هذه النظم الغابوية

واستنادا إلى دراسة قام بها البنك الدولي مؤخرا فإن النظم البيئية الطبيعية ستعترف تحولا تدريجيا من جنوب المغرب إلى شماله وسيؤثر هذا على التنوع الحيوي على البلاد.

وفي الوقت الذي تتأثر فيه الغابات بالتغير المناخي، فإنها تلعب دورا مهما في تركيز ثاني أكسيد الكربون الذي يمثل جزءا هاما من غازات الدفيئة. وهنا يستوجب الحفاظ على هذه الثروات، يضيف الخطابي، لأن تدميرها واستغلالها في ما يفوق طاقتها الإنتاجية سيساهم في إطلاق ثاني أكسيد الكربون والحد من إمكانية تركيزه في الأشجار التي تساعد على تخفيف التغيرات المناخية وامتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو وتخزينه في الخشب وفي المادة العضوية للتربة. ناهيك عن الأدوار التي تقوم بها الغابة في الحفاظ على التربة وإنتاج الخدمات البيئية الهيدرولوجية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

يشار أن الغابة تساهم كذلك في الحد من الظواهر القوي كالفيضانات، حيث هناك دراسة تهتم بهذا المجال وتنجز في المغرب على

تشهد ضغوطات كثيرة مرتبطة بالاستغلال اللاعقلاني والرعي الجائر مما يزيد من حدة الظروف المناخية الحالية التي ستؤدي حتما إلى تدهورها إن لم تكن هناك إجراءات توازن بين استخدام الموارد الطبيعية وصونها. وأفاد الخطابي أن للغابة دورا مهما للتخفيف عن آثار تغير المناخ الذي أصبح الآن مسلما به على نطاق واسع من قبل المجتمع العلمي الدولي، والمشهود به في التقرير الخامس للمجموعة الدولية المعنية بتغير المناخ.

وأكد الخطابي، مستندا إلى دراسات علمية، أن المغرب على غرار ما يقع في باقي دول المعمور يشهد تطورا في مناخه الذي هو أصلا مناخ جاف. وهذا التغيير من شأنه أن يؤثر سلبا على التساقطات المطرية ودرجات الحرارة والظواهر القصوى ومخزون المياه والنظم البيئية التي بدورها ستعكس سلبا على الاقتصاد وصحة الإنسان والحيوان.

وأضاف الخطابي أن تغير المناخ سيجهد النظم البيئية الغابوية من خلال ارتفاع الحرارة ونقص في الأمطار وتبدل نظام التساقطات،

